

غرامة التأخير والظروف الطارئة لا تُنسخ من دولة إلى أخرى. في السعودية يجوز تحديد التعويض مقدماً إذا لم يكن محل الالتزام مبلغاً نقدياً، وللمحكمة إنقاذه أو زيادته، ولا يُستحق إذا أثبت المدين انتفاء الضرر. [1] وفي الإمارات، عند الظروف الاستثنائية العامة غير المتوقعة، يجوز للمحكمة رد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول أو فسخ العقد، ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك، بموجب المادة (224) من المرسوم بقانون رقم (25) لسنة 2025 النافذ في 1 يونيو 2026. [2] ولا تورّد هذه الصفحة رقم مادة التعويض الاتفاقي في ذلك المرسوم. وكانت المادة (390) من القانون رقم (5) لسنة 1985 تجيز تحديد التعويض مقدماً، وهي ملغاة من 1 يونيو 2026. [3]

➔ **نظام المعاملات المدنية:** <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/655fdb42-8c96-422b-b8c4-b04f0095c94c/1>

➔ **قانون المعاملات المدنية الإماراتي:** <https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/4011>

عقد توريد بضاعة

عقد إطار لتوريد بضاعة بين شركتين في دول الخليج. وهو ليس بيعاً مرة واحدة، فذلك **عقد البيع**، وليس توريد عمالة. استبدلوا كل **[عبارة بين معقوفين]** واحذفوا الخيار الذي لا ينطبق. هذه نقطة انطلاق، وتراجع من محامٍ مرخص في الدولة المعنية قبل الاستعمال.

البند (1): التعريفات والمرفقات

حُرر هذا العقد في **[التاريخ]** بين **[المورّد]**، سجل **[●]** («المورّد») و**[المشتري]**، سجل **[●]** («المشتري»). والمرفقات: الملحق (1) الأسعار، و**[المواصفات]**، و**[نموذج أمر الشراء]**. وعند التعارض يغلب **[العقد / أمر الشراء الموقع]**.

البند (2): النطاق وأوامر الشراء

يورّد المورّد **[البضاعة]** بموجب أوامر شراء يصدرها المشتري. الكمية التقديرية **[●]**، وهي ليست حداً أدنى إلا إذا كُتب ذلك. والحصريّة: **[حصريّة في ● / لا حصريّة]**.

البند (3): التسليم

مكان التسليم **[●]**، والموعد **[●]** من تاريخ أمر الشراء. شرط التسليم: **[Incoterms 2020: ●]**. والتغليف: **[●]**.

البند (4): الفحص والقبول والرفض

يفحص المشتري البضاعة خلال **[●]** يوماً من وصولها. ويخطر بالعيب الظاهر خلال **[●]** يوماً من اكتشافه، وبالعيب الخفي خلال **[●]** يوماً من اكتشافه. والرفض يكون كتابياً مع بيان العيب.

البند (5): الملكية وتبعية الهلاك

تنتقل الملكية عند **[التسليم / سداد الثمن]**. وتنتقل تبعية الهلاك عند **[التسليم / النقطة في شرط التسليم]**.

البند (6): السعر والضريبة والدفع

الأسعار في الملحق (1)، وهي [شاملة / غير شاملة] ضريبة القيمة المضافة. والفاتورة إلكترونية وفق النظام النافذ. والدفع خلال [●] يوماً من [الفاتورة المقبولة / القبول].

البند (7): الضمان والعيوب والاستبدال

يضمن المورد مطابقة المواصفات لمدة [●] من القبول. والعيوب في هذه المدة يُستبدل أو يُصلح خلال [●] يوماً من الإخطار، من غير إسقاط حق التعويض إن بقي.

البند (8): التعويض عن التأخير

عند التأخر عن موعد التسليم، يدفع المورد [●] عن كل يوم، وبسقف [●]، ما لم يكن محل الالتزام مبلغاً من النقود. وللمحكمة تعديل هذا المبلغ حيث يجيز النظام ذلك.

البند (9): القوة القاهرة

لا يُسأل الطرف عن تأخر سببه حادث خارج عن إرادته المعقولة إذا أخطر الآخر كتابةً فور علمه. وإذا استحال التنفيذ انفسخ ما استحال منه. ويجوز الاتفاق على تحمّل المورد تبعة القوة القاهرة: [يتحمل / لا يتحمل].

البند (10): الظروف الطارئة

إذا طرأ حادث استثنائي عام لم يكن في الحسبان وجعل تنفيذ الالتزام مرهقاً، يطلب الطرف المتضرر التفاوض خلال [●] يوماً. ولا يوقف الطلب التنفيذ. ويعاد الاتفاق كتابةً أو يُترك الأمر للمحكمة حيث يجيز النظام ذلك.

البند (11): حدود المسؤولية والتأمين

لا تتجاوز مسؤولية المورد عن هذا العقد [●]، ولا يشمل السقف الغش أو الخطأ الجسيم أو الإصابة الجسدية. والتأمين: [نوع الوثيقة والحد].

البند (12): الحوالة والمقاصة

لا تُحال حقوق هذا العقد ولا التزاماته إلى غير طرف إلا بموافقة مكتوبة. والمقاصة: [تجوز في الديون الحالة من هذا العقد / لا تجوز].

البند (13): السرية والبيانات

يلتزم كل طرف بسرية الأسعار والمواصفات غير العلنية لمدة [●]. وإذا شملت البيانات بيانات شخصية التزم بالنظام الساري في الدولة المختارة في البند (16). وإن لزم عقد سرية مستقل فاتفاقية عدم الإفصاح.

البند (14): المدة والإنهاء

المدة [●] من [التاريخ]، وتتجدد [● / لا تتجدد]. وينتهي العقد بإخطار [●] يوماً، أو فوراً عند [الإخلال الجوهري بعد الإعذار / الإعسار]. وأوامر الشراء المقبولة قبل الإنهاء تُنقذ.

البند (15): الامتثال

يلتزم الطرفان بالأحكام النافذة لمكافحة الرشوة والعقوبات في الدولة المختارة. والمحتوى المحلي في السعودية، إن انطبق: [●] / لا ينطبق.

البند (16): النظام وتسوية النزاع

يخضع العقد لأنظمة [الدولة]. والنزاع يُحال إلى [المحاكم التجارية في ● / التحكيم وفق ●]. واللغة المعتمدة عند التعارض: [العربية].

البند (17): التوقيع

الموِّد: الاسم [●] · التوقيع [●] · التاريخ [●]

المشتري: الاسم [●] · التوقيع [●] · التاريخ [●]

ملاحظات عن المملكة العربية السعودية

نظام المعاملات المدنية، ونظام المحاكم التجارية في سماع الدعوى. [1][7]

البند	النص
التعويض المحدد	يجوز تحديده مقدماً ما لم يكن محل الالتزام مبلغاً نقدياً، ولا يُشترط الإعذار (المادة الثامنة والسبعون بعد المائة). [1]
تعديله	لا يُستحق إذا أثبت المدين انتفاء الضرر، وللمحكمة إنقاذه أو زيادته (المادة التاسعة والسبعون بعد المائة). [1]
الظروف الطارئة	للمدين طلب التفاوض، ولا يخوله ذلك الامتناع عن التنفيذ (المادة السابعة والتسعون). [1]
الاستحالة	إذا استحال التنفيذ بسبب لا يد للمدين فيه انفسخ ما يقابله (المادة العاشرة بعد المائة). [1]
القوة القاهرة	يجوز الاتفاق على تحقل المدين بتبعثها (المادة الرابعة والسبعون بعد المائة). [1]
الفسخ	يكون بعد الإعذار (المادة السابعة بعد المائة). [1]
سماع الدعوى	لا تُسمع الدعاوى التجارية بعد خمس سنوات من نشوء الحق ما لم يرد نص خاص (المادة الرابعة والعشرون من نظام المحاكم التجارية). [7]

ملاحظات عن الإمارات العربية المتحدة

المرسوم بقانون رقم (25) لسنة 2025، والقانون الملغى في التعويض الاتفاقي. [2][3]

البند	النص
الظروف الاستثنائية	يجوز للمحكمة رد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول أو الحكم بالفسخ، ويبطل الاتفاق على خلاف ذلك (المادة 224). [2]
التعويض الاتفاقي	المادة (390) من القانون رقم (5) لسنة 1985 كانت تجيز تحديد التعويض مقدماً مع سلطة القاضي في تعديله، وهي ملغاة من 1 يونيو 2026. ولا تورد هذه الصفحة رقم المادة المقابلة في القانون الجديد. [3]
المعاملات التجارية	العقود التجارية يحكمها أيضاً المرسوم بقانون رقم (50) لسنة 2022. ولا يُذكر رقم مادة منه هنا. [8]

ملاحظات عن مملكة البحرين

القانون المدني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2001. [4]

البند	النص
الإرهاق	للقاضي رد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول (المادة 130). [4]
التعويض المتفق عليه	لا يُستحق إذا أثبت المدين انتفاء الضرر، وللمحكمة تخفيضه (المادة 226). [4]
ما يجاوز المبلغ	لا يُطالب الدائن بأكثر إلا عند الغش أو الخطأ الجسيم (المادة 227). [4]

ملاحظات عن قطر وعمان

القانون المدني القطري، وقانون المعاملات المدنية العماني. [5][6]

الدولة	النص
قطر	عند حوادث استثنائية عامة غير متوقعة يجوز للفاضي رد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول، وببطل الاتفاق على خلاف ذلك (المادة 171). [5]
عمان	للمحكمة رد الالتزام المرهق (المادة 159). ويجوز تحديد التعويض مقدماً إذا لم يكن المحل مبلغاً من النقود وللمحكمة تعديله (المادة 267). والقوة القاهرة تفسخ العقد الملزم للجانبين من تلقاء نفسه (المادة 172). [6]

الكويت

- لم يُتحقق من أرقام مواد الظروف الطارئة والشرط الجزائي في القانون المدني الكويتي. لا تنقلوا رقم مادة من دولة أخرى، وراجعوا النص مع محامٍ كويتي.

الملحق (1): الأسعار

أمر الشراء يحيل إلى هذا الملحق. وأضيفوا صفوفاً بحسب الأصناف.

البند	الصنف	الوحدة	السعر	مدة توريده
1	[الصنف]	[الوحدة]	[●]	[●]
2	[الصنف]	[الوحدة]	[●]	[●]
3	[الصنف]	[الوحدة]	[●]	[●]

عن هذا النموذج

هذا نموذج استرشادي وليس استشارة قانونية، ولا ينشئ علاقة محامٍ بموكل. تتغير قواعد المحاكم وإرشادات الجهات التنظيمية والتشريعات؛ يُرجى الرجوع إلى المصادر الرسمية المرفقة ومراجعة العقد من محامٍ مختص في كل دولة معينة. آخر مراجعة: 22 أكتوبر 2026. احرص على مراجعته من محامٍ مرخص في دولتك قبل استخدامه، وحيثما كان النموذج أو المنصة الرسمية إلزامياً فهو المعتمد.

منهجية الإعداد: أُعدّ هذا النموذج استناداً إلى التشريعات والمنصات الحكومية الرسمية المذكورة في قسم المصادر، وروجعت كل معلومة نظامية مقابل النص الرسمي في تاريخ المراجعة. وحيثما وُجد نموذج أو منصة رسمية أشرنا إليها، وينبغي استخدامها. الأنظمة تتغير؛ فتتحقق من المصادر قبل الاستخدام، واعرض النص النهائي على محامٍ مرخص.

نص هذه الصفحة وملفات docx. مرخصة بموجب [ترخيص المشاع الإبداعي نسب المُصنّف 4.0 الدولي \(CC BY 4.0\)](#). ولا يشمل الترخيص اسم قانو وشعارها.

المصدر: نماذج/نموذج-عقد-توريد https://www.qanu.ai/ar/ · آخر مراجعة: 22 أكتوبر 2026 · ليست استشارة قانونية
CC BY 4.0 ·

المصادر

- [1] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) وتاريخ 29/11/1444 هـ
<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/655fdb42-8c96-422b-b8c4-b04f0095c94c/1>
- [2] تشريعات الإمارات، مرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2025 (قانون المعاملات المدنية)
<https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/4011>
- [3] تشريعات الإمارات، القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 1985 بشأن المعاملات المدنية، المادة (390)، ملغى من 1 يونيو 2026
<https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/1025>
- [4] هيئة التشريع والرأي القانوني، القانون المدني البحريني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2001
<https://www.lloc.gov.bh/Legislation/HTM/L1901>
- [5] الميزان، القانون المدني القطري رقم (22) لسنة 2004
<https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?LawID=2559&language=ar>
- [6] قانون المعاملات المدنية، المرسوم السلطاني رقم 29/2013 (قُرئ النص في qanoon.om وهي مرآة غير حكومية؛ الإدراج الرسمي لدى وزارة العدل والشؤون القانونية) <https://qanoon.om/p/2013/rd2013029>
- [7] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام المحاكم التجارية - <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/38334008-3b70-4c6c-b3af-aba3016a8061/1>
- [8] تشريعات الإمارات، المرسوم بقانون اتحادي رقم (50) لسنة 2022 بإصدار قانون المعاملات التجارية (التبليغ في المسائل التجارية؛ ولا تورد هذه الصفحة رقم المادة) <https://www.uaelegislation.gov.ae/en/legislations/1610>